النزعة الإقليمية في السياسة الخارجية: النظريات - الدوافع - الآثار

د/ محمد شاعة

جامعة المسيلة

cheaa76@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/01/01 تاريخ المراجعة: 2018/01/15 تاريخ القبول: 2018/04/16

ملخص:

في هذه الورقة، نستكشف مدى سعي الدول إلى تعزيز السياسة الخارجية الإقليمية. وبشكل أكثر تحديدا، فإن الجدوى التحليلية تتجلى في معرفة ما تسعى الدول بالضبط إلى تصديره، وكيف استخدمت علاقاتها وسياساتها الخارجية لتعزيز التعاون مع الدول الأخرى. ويناقش الجزء الأول تطور المصالح الإقليمية والمقاربات النظرية التي حاولت شرح دفع الإقليمية في مجال السياسة الخارجية. ويعرض الجزء الثاني من الورقة الدوافع والآليات التي تنتشر من خلالها الدول فكرة الإقليمية في صنع السياسة الخارجية. وأخيرا، نقيم آثار الإقليمية على طبيعة وممارسة السياسة الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بالمكاسب أو القيود التي تتعرض لها مختلف الجهات الفاعلة في مساعيها الإقليمية. ونختتم ببعض الاعتبارات التي تشير إلى أن تعزيز الإقليمية أصبح يشكل برنامجا إضافيا وحقيقيا في حقل تحليل السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإقليمية، الأقلمة والسياسة الخارجية، السياسة الخارجية الجماعية، السياسة الخارجية.

Abstract :

In this paper, we explore the extent to which states has sought to promote regional foreign policy. More specifically, we analyze what exactly the states seeks to export and how it has used its external relations and foreign policy to foster the cooperation with other states. We proceed in three steps. The first part discuss the evolution of regional interests and theoretical approaches that attempted to explain the push for regionalism in the field of foreign policy. The second part of the paper outlines the motivations and mechanisms through which

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

the states diffuses the idea of regionalism in foreign policy making. Finally, we take stock the effects of regionalism on the nature and practice of foreign policy, particularly with regard to the gains or limitations that various actors are subjected to in their regional endeavor. We conclude with some considerations to what extent the promotion of regionalism constitutes a genuine agenda for foreign policy analysis.

Key words: Regional foreign policy, Regionalism and foreign policy, Common foreign policy, foreign policy.

مقدمة:

أثـار تطـور التجمعـات الإقليميـة المتماسـكة والمتكاملـة نسـبيا اهتمـام البـاحثين في السياسـة الخارجيـة، الـذين انشـغلوا بالآليـات المحافظـة علـى الأمـن والمصـلحة الوطنيـة، والتي تمكن بدورها من تجنب الصراع أو الحرب. وقد كشفت العولمة عن عدد من القضـايا الإقليميـة في قـارات العـالم أجمـع، فمنـذ بدايـة سـنوات التسـعينيات، بـدا أن الإقليميـة ستصـبح الحـل السياسـي للفواعـل الباحثـة عـن تعزيـز درجـة فعاليـة نشـاطاتها. لكـن، قـد يكـون التعامـل ضـمن الإطـار الإقليمـي عمليـة معقـدة ومتعـددة الطبقـات، وتحتـوي أنواعـا مختلفـة مـن الفواعـل الـتي تسـتند إلى سياسـات متمـايزة في مجـالات النشاط السياسي الداخلي أو الخارجي.

وتبين دراسة موجزة للسـاحة العالميـة المعاصـرة بـأن ثمـة عناصـر قويـة لإضـفاء النزعـة الإقليميـة في السياسـة الخارجيـة، ويبـدو أن ظـاهرة الإقليميـة واسـعة الانتشـار ومتنوعـة أيضا. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى فحص دوافـع تفعيـل السياسـة الخارجيـة الإقليمية وما يترتب عنها. وبعبـارة أدق، إن الانشـغال البحثـي يكمـن في محاولـة الإجابـة عن الإشـكالية التي تفيد بما يلي:

- كيـف يمكـن تفسـير تصـاعد حـدة النزعـة الإقليميـة عنـد صـياغة السياسـة الخارجية؟

وتسـتدعي الحاجـة العلميـة التحليليـة للإجابـة عـن الإشـكالية المطروحـة اختبـار الفرضية الجوهرية الآتية:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

●إمكانية تطوير فهم مكتمل حول ظاهرة تشجيع العمليات الإقليمية عند دراسة خيارات السياسة الخارجية، مرهون بتفاسير متعددة الأسباب والمستويات (الوطني وعبر الوطني).

ومن الناحية المنهجية إن دراسة الارتباط العلمي بين النزعة الإقليمية والسياسة الخارجية خاصة في ظل الأوجه المتعددة للتفاعل الدولي، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي. وعليه يعتمد موضوع التحليل لهذه الظاهرة على الخطوات الآتية:

❖ تحديد الأولويات والأطر النظرية المفسرة: رصد الأبعاد الأساسية المكونة للاهتمام المتزايد بالسياسة الخارجية الإقليمية، وفحص عام للنظريات والمقاربات التي تنشغل بتحديد مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الصلة بين النزعة الإقليمية وعملية صنع السياسة الخارجية، وقياس الوزن النسبي لكل متغير مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى،

❖ الدوافع وآليات العمل: محاولة التحقق من المصالح الفردية والجماعية الناجمة عن تطوير المسار الإقليمي في السياسة الخارجية.

❖ آثار الإقليمية على السياسة الخارجية: عرض المكاسب والضغوطات الناشئة على طبيعة وممارسة السياسة الخارجية في الساحة الإقليمية وفيما وراءها.

1- إقليمية السياسة الخارجية: الأولويات والتفسيرات النظرية

تعززت الرغبة لدى الدول لتفعيل الأنشطة الإقليمية بغية تحقيق مكاسب جديدة، وتفاديا لسيادة المصالح الضيقة التي قد تنذر باختلال السلم والاستقرار الدوليين، لكن التفسيرات النظرية لهذه الظاهرة تباينت تبعا لمنطلقاتها الأنطولوجية والابستيمولوجية.

1-1- الاهتمام بالإقليمية وتحديد الأولويات

إن الاهتمام بالأنماط الإقليمية لم يبدأ فجأة في التسعينيات، بل كان محور دراسة وعمل سياسي منذ بداية القرن العشرين، وقد يجادل البعض بأنه يعود إلى فترة أطول من ذلك[1]، ومثلت مرحلة الستينيات والسبعينيات أول موجة تحليلية ترتكز على تعريف الخصائص الرئيسية للأقاليم والنزعة الإقليمية في السياسة العالمية، خاصة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

بسبب الآثار الإقليمية للحرب الباردة وبروز مؤسسات إقليمية في كل من أوربا والعالم الثالث.[2] وقد نوه "ناي" Ney بأن عمليات الإقليمية والتكامل في العالم الثالث لقيت عونا من جراء ازدياد عدد الدول الحائزة على استقلالها، ومن جراء انخفاض معين في درجة التوتر في علاقات القوى العظمى، وبسبب تنامي الإدراك بأن الترابط الاقتصادي والنظام التجاري متعدد الأطراف قد يساهم في تجاوز المآزق، كما عرفت آليات الإقليمية حماسة واسعة وتطورا ملحوظا بعد التقارب الناجح لبلدان أوربا الغربية الرئيسية عبر سياسات التكامل الاقتصادي.[3]

ووجب تذكر العديد من الدراسات التي توضح العلاقة المتبادلة بين الجوار الجغرافي وتحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية. فألمانيا ستبقى أولوية بالنسبة لفرنسا، وكذلك تحظى أوربا الوسطى والشرقية بأفضلية هامة لدى برلين مقارنة بباريس، وتظل بريطانيا منشغلة إلى حد أقصى بالسياسة الخارجية الأيرلندية، وتترقب كذلك تركيا كل تحركات صناع القرار في اليونان. وفي مناطق أخرى من العالم، نجد أن كوريا الجنوبية لا تستطيع أن تغض الطرف عما يجري في كوريا الشمالية،[4] ونفس الأمر بالنسبة للجزائر في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي أو المغرب، كما أن الاعتبارات الإقليمية الجيوسياسية تحدد بشكل حاسم السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، رغم ارتباطها الوثيق بالقوة الكبرى الأمريكية.

إن تعزيز السياسات الخارجية الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وتعاظم الترابط الاقتصادي، فثمة عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، حيث أن التجارب التاريخية، وتوزع القوة والثروة ضمن وخارج التجمع، والتقاليد الثقافية والاجتماعية والإثنية، والأفضليات الإيديولوجية والسياسية، يمكن أن تحظى بأهمية جوهرية لفهم وتفسير الأسباب والكيفيات التي تجعل مختلف الفواعل تدرك بأن الحلول الإقليمية في السياسة الخارجية صائبة ونافعة.[5] وقد حاول العديد من الدارسين التركيز مجددا على ما يسمى "بالنزعة الإقليمية الجديدة" لحقبة ما بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى تقديم تعاريف إضافية، وفي سنة 1995 اقترح "لويس فاوسيت" Louise Fawcett و"أندرو هاريل" Andrew Hurrell درجات محددة من التكامل الإقليمي وفقا لمستوى الترابط:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

أ) الإقليمية المرنة Souple أو الإقليمية اللاشكلية Informelle.

ب) الوعي بالهوية الإقليمية المشتركة.

ج) وضع آليات التعاون فيما بين الدول.

د) التكامل الإقليمي المدفوع بواسطة السياسة الإرادية للدول.

ه) التماسك الإقليمي الذي يرقى عندما تشكل الوحدة الإقليمية قاعدة أساسية للنشاط، وعندما يصبح الاعتماد المتبادل مكلفا بالنسبة للأطراف التي تفكر في الخروج عن السياسات المشتركة الموجودة،[6] وقد يكون لمثل هذا التجمع الإقليمي شديد التماسك أثر حاسم على البيئة الداخلية والسياسة الخارجية للدول على حد سواء.

أما في سنة 2000 فقد حدد "ستابز" Stubbs و"أندرهيل" Underhill ثلاثة عناصر مركزية للإقليمية: أولا: وجود تجربة تاريخية مشتركة وشعور بالمشاكل المشتركة بين مجموعة من البلدان أو المجتمعات المتميزة جغرافيا. ثانيا: ثمة روابط وثيقة ذات نوع مميز بين تلك البلدان أو المجتمعات، وبمعنى آخر، هناك حدود للإقليم الذي تكون فيه التفاعلات أكثر شدة من التفاعلات التي تجري مع العالم الخارجي، ولقد أطلق على حالة تشديد التفاعلات اسم "إضفاء الصبغة الإقليمية". ثالثا: نشهد بروز التنظيم، مما يعطي للإقليم شكلا قانونيا ومؤسساتيا، ويوفر بعض قواعد اللعبة داخل الإقليم.[7] ويعتبر العنصر المتعلق بالتصميم والسياسة الواعية أمرا أساسيا لبلورة سياسة خارجية إقليمية، ومن الجدير بالملاحظة، أن المعايير التي تحدد النزعة الإقليمية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تاريخية، ثقافية) يمكن أن تكون سببا في تعميق الاحتكاكات أو التعاون والتكامل بين الأطراف المعنية، أي أن القرب وعمق العلاقات هما العنصران الرئيسيان لتغذية ظاهرة إقليمية السياسة الخارجية.

1-2- جدالات نظرية

من الناحية المبدئية يمكن تعريف السياسة الخارجية من وجهة نظر بعض الواقعيين، الذين يرون فيها تعبيرا واجتهادا في تحقيق المصالح الوطنية للدولة، وعندئذ تصبح فكرة السياسة الخارجية المشتركة أو المجموعاتية أو الإقليمية مجرد بدعة مخالفة للمألوف، ويبدو كذلك طبيعيا عدم التوافق بين مفهوم السياسة الخارجية

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وفكـرة أقلمتهـا المحتلمـة. ومـن بـين المبررات الكـثيرة الـتي تبرز في المقـام الأول لتفسـير هـذه الحالـة، هـي أنـه ربمـا بالإمكـان أقلمـة نـزاع مـا، لكـن يتعـذر أقلمـة السياسـة الخارجية الساعية إلى تقليل حدته، ولعل الدروس المستقاة من سنوات الحرب الباردة تـدل علـى ذلـك، انطلاقـا مـن الكونغـو وهـاييتي وقـبرص والسـلفادور ونيكـاراغوا والصراع العربي-الإسرائيلي. وحتى بعد نهاية القطبية الثنائية، نجد أمثلة مشابهة عن محاولات فاشلة للوصول إلى تسوية إقليمية، مثلما حدث مع الزائير ورواندا والصومال وليبيريا[8]وكـوت ديفـوار. ثانيـا، يمكـن للسياسـات الخارجيـة أن تتحـالف، لكـن مـن دون ذوبانها في سياسة واحدة، وهـذا مـا توضـحه سـنوات مـن الطموحـات الأوربيـة الـتي ظلـت مطبوعـة بالخصوصـيات الوطنيـة عوضـا عـن بنـاء دبلوماسـية مشـتركة كـبرى مكتملة.[9]

لقد أظهرت المقاربات المفاهيمية للإقليمية والتكامل استمرارية لتقييم آثار التوجه الإقليمي على الاستقرار والسلام المنشود من طرف الدول، ويكمن لب دراسة الإقليمية والتكامل في المشاكل المتصلة بالكيفية التي تسمح بتفادي الصراع وتدعيم فرص التعاون والأمن والسلم. وضمن هذا السياق، جادل "كـارل دويتش" K. Deutsch بـأن أنماط الاتصالات والتبادل بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية، وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي. وكـذلك طور "إيرنسـت هـاس"E. Haas تحليلا وظيفيـا بغيـة التنبـؤ بـأن ظهـور أوربـا فيدراليـة محكـوم بالوصـول إلى الانتقـال المتـدرج للسـيادة والـولاءات السياسية من قبل النخب السياسية والتجارية، ليشمل فيما بعد قضايا مختلفة.[10]

وتؤكد النظريات التقليدية أن السياسات الخارجية الإقليمية الخاصة بميزان القوى والتحـالف تسـعى إلى الحفـاظ علـى الترتيبـات والأمـن، بواسـطة إقامـة تحالفـات دفاعيـة إقليمية من خلال الموازنة بين القدرات العسـكرية لمختلـف الأطـراف، [11] أو عـن طريـق دفع مسارات التعاون والتكامل من أجل كبح جماح القوى الميالة للقتال. لهذا نجد أن الاعتقاد السائد في نظرية العلاقات الدولية للفترة التي أعقبت سنة 1989، يهتم إلى حد بعيد بالكيفية التي تجعل الجماعات الإقليمية ذات الطابع المؤسساتي بمثابة عامل أساسي في بناء نظام دولي سلمي، أو دفعه إلى مزيد من الاضطراب والفوضى. وكثيرا

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

ما يفسر تطور ظاهرة التعاون والهياكل الإقليمية كسياسة خارجية نفعية تسلكها الدول، وتمكنها أيضا من التوفيق بين متطلبات ومصالح الجماعة الإقليمية في وجه التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية العالمية.

إن النقاش الواقعي الجديد والليبرالي الجديد منقسم حول اعتبار السياسة الخارجية التعاونية أو الإقليمية كأداة فعالة وموثوقة للحفاظ على السلام والأمن والترتيبات، ويشجع هذا النقاش على التفكير في الخصائص الهامة للتعاون مثل المعاملة بالمثل، وتوزيع المكاسب الناجمة عن التعاون للحيلولة دون اتباع سلوك انفرادي يهدف إلى تحقيق المنافع الذاتية أو تقليصه بين أعضاء الجماعة، وعمليات التعلم التي مع الوقت ستعزز عناصر الثقة والعلاقات الوثيقة بين الدول، والقدرة على تطوير الميزات التنافسية التي تحجم كل سلوك مستقل عن توجهات التجمع الإقليمي.(12)

ومع نهاية الحرب الباردة وتعزيز مسار العولمة الاقتصادية والتعقيد المتزايد للعلاقات الدولية، رأى البعض أن مفهوم "الإقليمية" قد يصبح فكرة فارغة، لأن هذه القوى أعادت تعريف العلاقات البنيوية فيما بين السياقات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتقودنا إلى إعادة فحص الأسس النظرية لدراسة الإقليمية.(13) ومع ذلك، فالعالم ليس مكونا من وحدات إقليمية ساكنة ومحدودة ومنفصلة، بل على العكس، نلاحظ أن بعض المناطق تختفي وتظهر أخرى تحت تأثير التحولات التي تثيرها العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

تمر دراسة إقليمية السياسة الخارجية أيضا عبر التجديد المنهجي، الذي ظهر في الانقسام الجديد بين المفكرات البحثية العقلانية والبنائية حول عمليات تشكل الإقليم. ففي الماضي غالبا ما تم تحديد المناطق ومقارنتها باستعمال البيانات المتوفرة عن الروابط الاقتصادية والمؤسساتية بين الدول، ووفقا لهذا تزودنا المقاربة الاقتصادية بالحجج التي تحدد دور التركيز التجاري في السياسة الخارجية للدول الأعضاء في التجمعات الإقليمية. ومقابل هذا التصوير المادي للأقاليم، تشدد المقاربة البنائية على كيفية نشوء الأقاليم من خلال إعادة تعريف المعايير والهويات التي تقوم بها الحكومات والمجموعات المدنية وشركات الأعمال، كما أن البناء الاجتماعي للأقاليم يعني أنها مشكلة بواسطة الإدراك المشترك للهويات والمعاني القابلة للتغير.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وترفض البنائية المفهوم الساكن للأقاليم، وتعتبرها بمثابة بنى إدراكية متغيرة مدعمة بمؤسسات مشتركة وروابط اقتصادية، ويؤكد البنائيون على الاستعمالات الفعالة للإقليمية من أجل تحسين الغايات السياسية والاقتصادية.(14)

ويرى "وندت" أن الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس، جميعها تشكل أسبابا فعالة للتعاون بين الأنانيين، وتقويض الهويات الأنانية (الوطنية)، وخلق هويات جماعية. ويعد تقييد الذات سببا يجعل من الممكن أو السهل تحقيق ذلك، فكلما زاد حضور هذه المتغيرات زاد احتمال حدوث هوية جماعية.(15)

2- الدوافع وآليات العمل

إن وضع تدابير مشتركة من أجل أقلمة السياسة الخارجية يعد بمثابة مشروع طويل ومكلف قد لا تبدو امتيازاته واضحة دائما. ولكن، لما تسعى أطراف ما إلى بناء سياسة خارجية إقليمية؟ ولصالح من؟ ولذلك، من المحتمل أن ينتج هذا المسار استراتيجيات فردية وكذا استراتيجيات جماعية.

2-1- الاستراتيجيات الفردية

من البداية، تبرز السياسة الخارجية الإقليمية كأداة للاستراتيجيات الفردية. وبعبارة أخرى، إنها أداة السياسات الخارجية الوطنية، غير أن محاولة فهم وظيفية هذه الأداة تمر عبر التمييز بين السياسات الخارجية للدول الصغرى ونظيرتها الكبرى.

بالنسبة للدول الصغرى: قد تشكل السياسة الخارجية الإقليمية موردا دبلوماسيا بالنسبة للدول الصغرى، لأنها تحوي عددا من الامتيازات والحقوق بمجرد اختيارها كمسار وعندما تبلغ هذه الأقلمة درجة كافية من الاندفاع. ويسمح هذا المسار للدول الصغرى بالوصول إلى المعلومة، فاللقاءات والتشاورات مع القوى الكبرى توفر للدول التي تعاني من محدودية مواردها الدبلوماسية مجالا للحصول على المعرفة، بحيث يتعذر عليها تحقيق نفس الاستفادة إذا انتهجت طريقا آخر.

وتعطي الإقليمية للقوى الصغرى رؤية ونظرة لا يمكن أن تبلغها بمفردها، فعندما يتم مأسسة اللقاءات، تصبح الفرصة سانحة لأن تتحدث بعض الدول التي لا يمكن سماعها بطريقة مغايرة إلا قليلا. ففي الإطار الأوربي مرة أخرى، تعزز هذا الخط بواسطة آلية دورية الرئاسة، التي تسمح لليونان أو بلجيكا أو لوكسمبورغ بأن

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

يصبحوا المتحدث باسم بقية الشركاء والمنظم للأعمال بشكل منتظم ولمدة ستة أشهر مثلها مثل فرنسا أو ألمانيا.[16] كما تسمح عملية أقلمة السياسة الخارجية للدول الصغرى بتجنب سيطرة القوى المحلية المهيمنة. ففي الاتحاد الأوربي، لا تجد أيرلندا نفسها وحيدة في مواجهة بريطانيا، أو البرتغال في مواجهة إسبانيا.

وتجر وتنتج الإقليمية المحاكاة Emulation، مما يخلق ربما أوضاعا تشمل أنواعا من الإرغام والضغوط، ولكنها تجبر أيضا السياسة الخارجية على التكيف والتحديث، وأحيانا على إعادة التنظيم، والتجنيد عند الاقتضاء، وعلى أي حال تدفعها نحو المحافظة على طابعها العملياتي. فبعض دول الاتحاد الأوربي تجد نفسها مضطرة إلى إعادة ترتيب أوراق عملية صناعة السياسة الخارجية، على نحو يتوافق وينسجم مع مواقف السياسة الخارجية الأوربية خاصة في ظل الأحداث الدولية الحاسمة.

بالنسبة للدول الكبرى: بالمساواة، تمثل السياسة الخارجية الإقليمية نظاما فعالا لفائدة العديد من مصالح الدبلوماسيات الكبرى والهامة. فقد يلعب هذا المسار وظيفة مزدوجة بالنسبة لبعض الدول، سواء فيما يتعلق بالشرعية Légitimation أو التطبيع Normalisation لا سيما بعد فترة إقصاء نسبي من اللقاءات الدبلوماسية.[17] فقد سمح البناء الأوربي لألمانيا أو لإسبانيا بدرجة أقل، بإعادة الانخراط في الدائرة الإقليمية.

وتعمل الأقلمة على ترقيق وتخفيف المواقف Dilution، ففي غمار السياسة الخارجية المشتركة، يمكن اتخاذ بعض المواقف التي نتشاطرها مع الجيران، ولكن قد نتردد في اعتمادها بشكل منفرد وواضح تجاه قوى أو مناطق أخرى من العالم. لذا خشية من تكدير علاقاتها مع واشنطن، كان من المريح لبريطانيا أن تمرر انتقاداتها نحو إسرائيل بطريقة غير مباشرة عن طريق الاتحاد الأوربي، مما يسمح لها في نفس اللحظة بأن توفق بين مواقفها تجاه قضية الشرق الأوسط وولائها للجانب الآخر الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى نفس المنوال، تتبع فرنسا سياسة مماثلة من أجل عدم إغاضة أصدقائها العرب عندما يتعلق الأمر بانتقاد السلطة الفلسطينية.[18]

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

ويقدم طبيعيا التحرك في إطار مشترك ركيزة معتبرة، فإذا كان بالمقدور المحافظة على نفس السياسة الخارجية، من الأفضل عندئذ إعطاؤها سمة جماعية قصد ضمان أكبر قدر من القوة والوزن والرؤية والمصداقية والموارد المالية. لذلك تبذل فرنسا جهودها للبقاء من بين الملهمين الأساسيين للسياسة الخارجية الأوربية تجاه شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط. وفي النهاية، باستطاعة الدول الكبرى أن تقوم بمأسسة سيطرتها، وذلك عندما تعمل أقلمة السياسة الخارجية ومعاهدات عمليات التكامل الإقليمي على تثبيت سيطرتها الدبلوماسية فعليا. وعليه دعم الاتحاد الأوربي الديناميكية الفرنسية-الألمانية، والـ ALENA بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والـ MERCOSUR بالنسبة للعملاق البرازيلي.

2-2- الاستراتيجيات الجماعية

خلافا للرؤية الواقعية، يمكننا أن نبرر عددا من الوظائف التي تؤدي إليها أقلمة السياسة الخارجية من منظور الاستراتيجيات الجماعية، ويمكن طبعا تذكر وظيفة أو خاصية السلام المنتظرة عموما من عمليات التكامل الإقليمي، وحسب المنظرين الوظيفيين خصوصا، إن تحقيق هذا الهدف يمر بالتحديد عبر السياسات الخارجية وتقاربها.[19] وننتقل أيضا إلى خاصية المصالحة تدقيقا التي تشمل وتضمن السلام في منطقة بأكملها، أو على الأقل تجنيب مخاطر الصراعات أو التوترات بين دولتين غالبا متجاورتين. فالمصالحة الفرنسية الألمانية كانت إحدى الأهداف الأولية لبناء الاتحاد الأوربي، بينما مثل التقارب الإسباني البرتغالي أحد نتائج ذلك البناء وكذلك تعتبر تهدئة حدة التوترات والخصومات بين الأرجنتين والبرازيل كإحدى نتائج الـMERCOSUR.[20]

وفي غالب الأحيان، إن انخفاض شدة التوترات تستقر على الدوام بفضل تطور تدريجي لثقافة العمل المشترك، التي تسمح في ذات اللحظة بتقريب الأنماط والتنظيمات المختلفة للسياسات الخارجية الوطنية، من أجل تحسين مستوى ترابطها وتناسقها، ويمكن الارتكاز على هذه الوظيفة بشكل أفضل عن طريق مساندتها بمؤسسات ثابتة وقارة، وبنظام مفروض في إطار منظمة إقليمية.[21] كما تعمل هذه الوظيفة للسياسة الخارجية الإقليمية على مراقبة الطرف الأقوى بفضل المساعدة التي

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

يوفرها الإطار الإقليمي، وهذا ما حصل مع انشغالات بعض الدول الأوربية تجاه ألمانيا، وكذا بلدان الآسيان مع إندونيسيا ثم بيرماني (بورما).[22]

وتتبقى وظيفة نهائية للسياسة الخارجية الإقليمية، يمكن إنجازها فقط عند بلوغ درجة كافية من التكامل، وهي تأسيس جماعي لفاعل دبلوماسي جديد على الساحة العالمية. والمسألة هنا لا تتعلق أبدا بتوفير أداة مشتركة من أجل تقوية سياسة خارجية وطنية، وإنما بقصد تحديد إستراتيجية جماعية تهدف إلى خلق نظام لصناعة القرار بغية امتلاك وزن أكبر لمجموع الأطراف.[23]

3- آثار الممارسة الإقليمية على السياسة الخارجية

تفرز عملية إقليمية السياسة الخارجية آثارا عديدة، تتمحور حول العلاقات داخل الأقاليم والمسرح العالمي الأوسع نطاقا، حيث إن إحدى حالات التوتر الرئيسية التي تكشفها دراسة النزعة الإقليمية هي بين ما يجري داخل الساحة الإقليمية وما يجري بين تلك الساحة والعالم الخارجي.

3-1- العلاقات بين دول الساحة الإقليمية

إن أكثر المشاكل المباشرة التي تطرحها دراسة السياسة الخارجية الإقليمية تتعلق بدور السياسات الخارجية الوطنية. وقد أشير بالفعل إلى أن الدور الوطني للسياسة الخارجية على المستوى الإقليمي والمنظمات الإقليمية، إما مقيد أو هو في أقصى الحالات موضع شك جوهري، ولكن غالبا ما تنظر الحكومات إلى هذا الدور من زاوية مختلفة نوعا ما، فهي تبحث من خلال إبرام الاتفاقات الإقليمية واكتساب العضوية في المنظمات الإقليمية، عن أفضل وضع لسياستها الخارجية قصد تحقيق أهدافها الوطنية، سواء كانت هذه الأهداف تركز على الأمن أو الرخاء. فإذا كان الاتحاد الأوربي يحد نسبيا من حرية أعضائه في اتباع إجراءات فردانية مستقلة، فإن المشاركة في الاتحاد من منطلقات أمنية وسياسية واقتصادية تضيف قوة إلى أعضائه. وهكذا، فمن مقاربة وطنية عقلانية صرفة، يمكن للمنافع أن تتعدى الخسائر بكل سهولة.[24]

وتتأكد المكاسب الناجمة عن المشاركة في سياسة خارجية إقليمية نشطة من خلال أرباح وفوائد محددة لفرادى البلدان. ففي القارة الأمريكية، تعد إحدى

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المشكلات الدائمة لجميع الدول عدا الولايات المتحد الأمريكية هي الولايات المتحدة نفسها، لأنها القوة المسيطرة اقتصاديا وأمنيا، ويمكن أن يترتب على أفعالها آثار يتعذر التنبؤ بها بالنسبة لبقية الدول. وبالتالي، ومن وجهة نظر دول مثل كندا والمكسيك، يصبح عقلانيا تبني سياسات خارجية إقليمية تحدد قواعد اللعبة لإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة، ويستحق هذا الأمر التضحية بجزء من الاستقلالية في رسم السياسة الخارجية الوطنية. أما فيما يخص الولايات المتحدة فلها أيضا منافع محددة تتجسد في تحسين الإجراءات الدفاعية، وإحباط إمكانية قيام شركائها الإقليميين بفتح أسواقهم للبضائع غير الأمريكية خاصة في عصر العولمة.

لذلك، تعكس النزعة الإقليمية تواترا متواصلا بين متطلبات السياسة الخارجية للدولة والضغوط المفروضة من أجل اتخاذ إجراء جماعي أو التكيف مع الحقائق الإقليمية، ولعل أهم الحقائق الرئيسية تتمثل في توزيع القوة بين أقوى الفواعل الإقليمية. فقد كانت السيطرة البارزة الفعلية أو المحتملة لألمانيا الموحدة، أحد المواضيع الرئيسية في عقد التسعينيات التي تطلبت تركيز الجهود على إصلاح الاتحاد الأوربي وتوسيعه.[25]

وتنشأ المشكلة الأوسع للسياسة الخارجية عن تفاعل الدول والنظام الإقليمي، خاصة بسبب التحول الذي يصيب توزيع القوة في السياق الإقليمي، وحسب "روبرت كوكس" Robert Cox فإن الأنظمة الدولية تعبر عن توليفة قوى بما فيها توزيع القوة ودور المؤسسات ووجود الهويات والإيديولوجيات.[26] ويتجلى مما سبق أن لهذه المسائل انعكاسات هامة على السياسة الخارجية الإقليمية، فحيثما يوجد تلاؤم وثيق بين المتغيرات الثلاثة للقوة والمؤسسات والأفكار، أمكن إلى حد ما تشييد نظام إقليمي مستقر للسياسة الخارجية، بينما إذا افتقدت الدول التوافق الوثيق بين تلك العناصر، وبرزت وقائع التحولات الجذرية في ميزان القوى، فإن احتمال انهيار استقرار النظام الإقليمي ككل يغدو وشيكا.

وتثير العلاقة بين المتغيرين الأمني والاقتصادي[27] مشكلة أخرى للسياسة الخارجية للدولة داخل النطاق الإقليمي، ولقد نوهنا سابقا أن هذه العلاقة ترسم أحد السبل الأساسية التي يمكن بواسطتها تعريف أو وصف السياسة الخارجية الإقليمية، ولكن

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

يبدو أيضا أنه تترتب عليها آثار مهمة على عملية تحديد أهداف السياسة الخارجية الوطنية، فقد يؤدي إبرام الاتفاقات الأمنية والاقتصادية عل المستوى الإقليمي إلى اعتماد بعض الدول على آليات النظام الإقليمي من أجل حماية المصلحة الوطنية، غير أن الخطورة تكمن في انهيار القوة الاقتصادية أو العسكرية للدولة أو الدول التي يرتكز عليها النظام الإقليمي، مما يلحق أضرارا بمصالح الدول المتأثرة بعملية الانهيار.

وتفرز عمليات ونواتج النزعة الإقليمية سؤالا حول طبيعة المستفيدين المحتملين من التجربة التكاملية. ويقال أحيانا، إن الفائدة الحقيقية من مسار الأقلمة تعود على النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية المحلية في البلدان المعنية، فبدلا من أن تكون تلك النخب مسؤولة مباشرة تجاه مواطنيها عن قراراتها وما قد ينجر عنها من ضرر، نلحظ أن باستطاعتها إخفاء فاعلية آثار ولواحق قراراتها بالعمل على الصعيد الإقليمي وعبره. لهذا أشار "كريستوفر هيل" C. Hill في دراسته عن السياسات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي إلى "مهمة التغطية"، بحيث يتم تحويل المسؤولية عن القرارات المربكة إلى الميدان الأوربي. والتفت آخرون إلى الأساليب التي يتوقع أن يستخدم بها هذا التحويل لتبرير قرارات لا تتمتع بالشعبية، أو للتهرب من اللوم بشأنها على الصعيد الوطني.[28]

3-2- المظاهر الثابتة والمواقف الضاغطة

تسمح تجارب التكامل الاقتصادي بإثبات عدة حالات لها علاقة بتطور العلاقات الدولية عندما يتم أقلمة السياسة الخارجية، ومن بين الحالات الثابتة نذكر ظاهرة الاعتماد المتبادل التي لا تعد حالة جديدة في العلاقات الدولية، غير أن أقلمة السياسة الخارجية قد غيرت من الأنماط والكيفيات، وتدعونا إلى إعادة التفكير في المفاهيم، لأنه بالنظر إلى الدول الأكثر تقاربا أو التي تشهد أرقى وأكبر حالة اعتماد متبادل، تصبح عندئذ السياسة التي تسمى خارجية ليست خارجية تماما، والبيئة التي شكلت هذه السياسة الخارجية سابقا لم تعد حقيقة بيئة تقليدية. وانطلاقا من اللحظة التي تتم فيها علميات صنع السياسة الخارجية، واتخاذ القرار، والتشاور، والتفكير مع الآخرين، فإن هؤلاء الآخرين لا تنطبق عليهم أبدا المعايير الأجنبية. وحتى إذا ما بقيت

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

بعـض القضـايا التقليديـة الإجباريـة للاعتمـاد المتبـادل، فـإن المسـألة تتعلـق في آن واحـد باعتماد متبادل بيروقراطي أو عبر حكومي وأحيانا فوق قومي.(29)

وعلى صعيد آخر، يجب أن نقف بتدبر أمام تصريحات الواقعيين، ففي سياق أقلمة السياسة الخارجية، يبدو أننا نشهد إعادة بناء نمط جديد من الشق أو الهوة بين الداخل والخـارج، وتـدقيقا، قـد تظهـر للعيـان هـذه المـرة هـوة بـين التوقعـات الخارجيـة Les attentes التي تثير السياسـة الخارجية الإقليمية، والقـدرات الداخليـة التي تمكـن من إشباع تلك التوقعات. وقصد التنظير لهذه الفكـرة، كتب "كرستوفر هيل" في سنة 1993 مقالة مرجعية عن "فجوة القدرات المتوقعة"Expections Capabilities gap، (30) وقد تم إحيـاء هـذا الطـرح مـن طـرف بـاحثين آخـرين، الـذين فضـلوا الحـديث عـن تفاعلات بين التوقعات الخارجية والإمكانات الداخلية.(31)

ننتقل فيما يلي إلى قضية مغايرة تتصل بدراسة مجموعة جديدة من القيود ومظاهر الضغط التي تفرضها الإقليمية على ممارسة السياسة الخارجية، فالسعي خلف تحديد ثم استخدام السياسة الخارجية الإقليمية المشتركة بصفة دائمة أو حتى مؤقتة، لا يجلب فقط الموارد والخاصيات والوظائف التي تحدثنا عنها سابقا، ولكن بالمساواة مع ذلك، يجب على الدول التي تشارك في هذه التجربة أن تتقبل أشكالا متنوعة من القيود والإجراءات القسرية:

قبل كل شيء، تستوجب السياسة الخارجية الإقليمية حدودا معينة تفرض على الأعضاء المشاركة في حد ذاتهم، ومن بين القواعد الأساسية التي تشكل هذه الظـاهرة، نـذكر قاعـدتي الإجمـاع Consensus والتجزئـة (التقسـيم) Compartimentalisation في السياسة الخارجية. فالأولى لا مناص منها في مجال جد حساس، ورغم أن الاتحاد الأوربي قد عزز من آليات السياسة الخارجية المشاركاتية، فإنه لم يستطع بناء عملية قرارية تحظى بموافقة الجميع، مما يشكل استثناءا على قاعدة الإجماع. أما فكرة التجزئة فمردها إلى مسألة أخرى، حيث أن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والمساعدات التنموية... ليست خاضعة إلى نفس درجات التقييد أو الحسابات الوطنية، وتعالج هذه الأبعاد بأنظمة قرار مختلفة.(32)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

كما أن رغبة مجموعة من الدول في أقلمة سياساتها الخارجية ولو جزئيا، يتطلب من كل واحدة منها تحقيق التحكيم Arbitrage بين دوائر مختلفة من الأولويات الخارجية. ومثلا، تشتهر بريطانيا بمبدأها ذي الدوائر الثلاث للأولويات (الأطلسي، أوربا، الكومنولث)، وحاليا تبدو منقسمة بشكل خاص بين الدائرتين الأوليتين. وعلى نحو مكافئ، تتوزع السياسة الخارجية الفرنسية على ثلاث دوائر اهتمام رئيسية (أوربا، الأطلسي- مثل البريطانيين-، الفرانكفونية)، وإثر ذلك يقتضي هذا التوزع الثلاثي موازنات صعبة. ويمكننا أيضا، أن نتصور أن بعد السياسة الخارجية قد يكشف في إطار اتحاد المغرب العربي عن معضلة التجزؤ عند التعامل مع القضايا المغاربية أو العربية-الإسلامية أو الإفريقية أو العالم الغربي.(33)

زيادة على ما سبق، نلاحظ أيضا وبشكل مباشر تنامي نوع من الخصومة والمنافسة Rivalité بين الدبلوماسيات الوطنية، فكل طرف يسعى في نفس الوقت لأن يكون الملهم والمرشد الأساسي للمواقف المشتركة، وأن يتموضع بصفة القوة التي يحسب لها في أي مفاوضات محتملة تتعلق بنظام صناعة القرار. لذا فإن محتوى الرسائل والأنماط القرارية الواجب تبنيها، تصبح بمثابة رهانات قادرة على إثارة علاقات القوة بين الشركاء، فالتنسيق والترتيب للتعامل مع أزمة دولية خارجية وتفعيل المفاوضات الداخلية حول أقملة السياسة الخارجية، قد يؤدي إلى تهييج ومفاقمة تلك المزاحمات والخصومات. وينطوي الادعاء بدفع السياسة الخارجية الإقليمية، في حد ذاته على الاستعداد والقابلية لبناء الائتلاف Coalition، حيث نقف هنا بلا ريب عند واحدة من أقوى مظاهر الضغط للسياسة الخارجية الإقليمية، فهي تتعلق بمخاطرة الوقوع في العزلة. إضافة إلى أن الإعلان عن أي موقف سياسي خارجي في إطار غير إقليمي، قد يسمح أيضا بالتعرض إلى الاستنكار والانتقاد من قبل الحلفاء، ففي حالات عديدة، انتقدت فرنسا السياسة الخارجية البريطانية تجاه منطقة الكيبك والشرق الأوسط. أما الإعلان عن موقف ما يثير فوريا المباعدة وحتى الاحتجاج من طرف الشركاء الإقليميين، سينتج خطابا فارغا لا يلقى أي قبول خارج المجموعة، وبالطبع كان قد فقد مصداقيته من قبل على الصعيد الداخلي.(34)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

ومـن المنطقـي بعـد سـرد أشـكـال الضـغـط السـابقة أن تـبرز معضـلة صـعوبة التنفيـذ، فهي مسألة تتضمنها أي عملية من عمليات صناعة السياسة الخارجية، ولكنها تأخذ بعدا أقوى في حال أقلمة السياسة الخارجية، فإذا كانت صياغة السياسة وتحديد المواقف يطرحان مشكلة، فإن مرحلة التنفيذ والفعل أعقد بكثير نظرا لما تحتويه من صعوبات تتصل بالأفراد والالتزام والتمويل وتحمل المسؤولية.(35)

خاتمة:

نستنتج أن السياسة الخارجية الإقليمية تولد انطلاقا من وجود مصالح مشتركة، ولكنها تقود في نهاية المطاف إلى إنشاء مصالح أخرى، وبدون الالتزام كليا بالمبادئ البنائية، نستطيع القول أن الفاعلين مع هوياتهم هم من أوجدوا وحددوا المصالح، ثم المصالح المشتركة هي بدورها من حددت وشكلت الفاعل الإقليمي. وبالنسبة للباحث، تصبح عملية التحليل مسألة جد صعبة، لأنه ليس سهلا أن نستبدل بشكل صرف ومبسط السياسات الخارجية الوطنية بالسياسات الخارجية الإقليمية، وبالأحرى، إن هذه الوضعية تشير إلى وجود مستويين من النشاط، وبرنامجين للعمل، ونمطين من مسارات صناعة القرار يتعايشان في علاقات متحركة مع ضغوطات ووظائف مختلفة. وتبعا لذلك، يتجسد التحدي الرئيسي في تطوير الأدوات المفاهيمية التي تمكن حقيقة من تحليل السياسة الخارجية الإقليمية.

ونستنتج أيضا وجود مفارقات بالغة الأهمية، فالدول المتقدمة الأقل تضررا من سلبيات العولمة هي الأكثر حرصا على مأسسة التكامل والتجانس في ميدان السياسة الخارجية الإقليمية، بينما لا تولي دول العالم الثالث الأكثر تضررا بظاهرة العولمة الاهتمام الكافي، بل إن سياسات بعض الدول تصب في اتجاه عرقلة إمكانيات التكامل الإقليمي. ولكن بسبب عمق التحديات التي تطرحها العولمة على هذه الدول، ومحدودية قدراتها على التعامل معها فرادى، فقد بات إلزاما تطوير آليات أقلمة السياسة الخارجية بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها، خصوصا وأن معظم مناطق العالم الثالث لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، وإنما هي بحاجة إلى تجسيد إرادة التكامل، بما تتضمنه من

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

معـاني الحـرص والعمـل المشـترك علـى تـذليل المشـكلات والعقبـات الـتي تعيـق مواصلة التجانس والتماسك الإقليمي للسياسة الخارجية.

ولعل التحديات المشتركة التي تفرضها التهديدات المشتركة ستخلق دافعا قويا لـدى صناع القـرار في العديـد مـن منـاطق العـالم مـن أجـل اتخـاذ خطـوات جـادة وفعليـة قصـد تفعيل عمليات السياسة الخارجية الجماعية.

الهوامش:

(1)- مايكـل سميـث، "الأقـاليم والنزعـة الإقليميـة". في: برايـان وايـت وآخـرون (محـررون)، قضـايا في السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 76.

(2)- نفس المرجع، ص 77.

(3)- فيونـا بتلـر، "الإقليميـة والتكامـل". في: جـون بيليس، سـتيف سميـث (محـرر)، عولمـة السياسـة العالميـة، ترجمـة: مركـز الخليـج للأبحـاث، دبـي: مركـز الخليـج للأبحـاث، 1997، ص ص 852- 853.

(4)- Fréderic Charillon, "Vers La Régionalisation De La Politique Etrangère?". Dans: Fréderic Charillon, Les Politiques Etrangères: Ruptures Et Continuités. Paris: La Documentation Françaises, 2001, PP 392- 393.

(5)- فيونا بتلر، مرجع سابق، ص ص 852- 853.

(6)- Frédéric Charillon, Op.Cit, P 399.

(7)- مايكل سميث، مرجع سابق، ص77.

(8)- A. K. Henrikson, "The Growth Of Regional Organizations And The Role Of The Un". In: Louise Fawcett, Andrew Hurell (Eds), Regionalism In World Politics. Regionalization And International Order, Oxford: Oxford University Press, 1995, P 130.

(9)- Fréderic Charillon, Op.Cit, P 23.

(10)- مايكل سميث، مرجع سابق، ص ص 854- 855.

(11)- نفس المرجع، ص 855.

(12)- نفس المرجع، ص 856. أو أنظر:

- Bastien Irondelle Et Frank Petite Ville, "La Politique Etrangère Européenne En Débats". Politique Européenne.17, 3/2005, Pp 5- 9.

(13)- Raimo Vayrynen, "Regionalism: Old And New". International Studies Review, 5, 2003, P 25.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(14)- Ibid. PP 26- 27.

(15)- ألكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية. ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2006، ص 466.

(16)- Fréderic Charillon, Op.Cit, P 401.

(17)- Ibid. P 403.

(18)- Ibid. Pp 403- 404.

(19)- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ، ص302.

(20)- Fréderic Charillon, Op.Cit, P 405.

(21)- J. SAMUEL Barkin, International Organization: Theories And Institutions. New York: PALGRAVE Macmillan, 2006, P 16.

(22)- Fréderic Charillon, Op.Cit, Pp 405- 406.

(23)- Christian Frank, "L'Emergence D'un Acteur Global: Expansion Géographique Et Renforcement Institutionnel De L'action Extérieure De L'union Européenne, Politique Européenne, 22, 2/2007, P 15.

24- مايكل سميث، مرجع سابق، ص84 .

25- نفس المرجع، ص 85.

26- نفس المرجع، ص ص 85- 86. في مجال النظرية الدولية كان "كوكس" أو المساهمين في نظرية نقدية، وفي سنة 1981 ساق هجوما على الفرضيات الرئيسية لنظرية الواقعية الجديدة، والتي انتقدها بسبب التزاماتها المعيارية الدفينة. فبدلا من أن تكون موضوعية، يفضحها "كوكس" بأن فيها مجموعة من الآراء حول ما يترتب على الدول أن تتبعه في سياستها الخارجية، أي العقلانية الجديدة، كما أنه يكشف أنها نظرية جزئية تعرف الدول بطريقة محددة وغير اقتصادية وتستبعد من صلب قانونها مجموعة من العلاقات السياسية الأخرى. أنظر: ستيف سميث، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية". في: جون بيليس، ستيف سميث (محرران)، مرجع سابق، ص377.

27- مايكل سميث، مرجع سابق، ص 86.

(28)- نفس المرجع، ص ص 89- 90.

(29)- Fréderic Charillon, Op.Cit, Pp 407- 408.

(30)- Christopher Hill, "The Capabilities Expectations Gap, Or Conceptualizing Europe's International Role". Journal Of Common Market Studies, 31, 3, September 1993, P 305.

(31)- Fréderic Charillon, Op.Cit, P 408.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(32)- Lisbeth Aggestam, "New Actors, New Foreign Policy: EU And Enlargement". In Steve Smith And Others (Eds), Steve Smith And Others (Eds) , Foreign Policy: Theories , Actors , Cases. New York: Oxford University press , 2008, P 395.

(33)- بوقـارة حسـين، إشـكاليات مسـار التكامـل في المغـرب العربـي. الجزائـر: دار هومـه، 2010، ص 94.

(34)- Axel Marion, "Une Citoyenneté Sans Territoire? La Déficité Quête D'une Géographie Politique Et Identitaire Européenne" .Relations Internationales, 139, 3/2009, P 65.

(35)- Mark Webber, Michael Smith (Eds),, "The Implementation Of Foreign Policy" .In: Mark Webber ,Michael Smith (Eds), Foreign Policy In A Transformed World, Malaysia: Prentice Hall, 2002, P 92.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368